المبحث الثالث

المشروعات البديلة للنظام العربي الإقليمي (المشروع الشرق أوسطي)

يعود ظهور مفهوم الشرق الأوسط إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما استعمله المكتب البريطاني في الهند، وارتبط بتطور الفكر الإستراتيجي الإنجليزي وأصبح شائعاً بعد أن تبناه ضابط بحري أمريكي "الفريد ماهان" صاحب نظرية (القوى البحرية في التاريخ) في العام ١٩٠٢، بعد اكتشاف البرتغاليين للمنطقة أثناء عبورهم إلى منطقة شرق آسيا.

وتطور استخدام هذا المفهوم وتم بلورته بشكل واضح في اتفاقية (سايكس بيكو عام 1916) حتى جاءت الحرب العالمية الثانية والتي وضع خلالها الحلفاء حدوداً جديدة للمنطقة بالإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب آسيا إلى شمال أفريقيا، حيث أنشأت الحكومة البريطانية في العام 1939 مركز تموين الشرق الأوسط، وكذلك قيادة عمليات الشرق الأوسط في العام 1942 لتشمل منطقة شاسعة لتشرف عليها تتسع وتضيق طبقاً لمجريات الحرب، ثم أخذ تعبير الشرق الأوسط يحل تدريجياً بدل مصطلحات أخرى سادت قبله في الاستعمال مثل "الشرق الأدنى" و"الشرق الأقصى"، ليصبح بذلك يجمع بين دلالة الجغرافية والسياسة[1].

ومنذ منتصف الثمانينات بدأت ملامح النظام العالمي الجديد تلوح في الأفق مع المتغيرات السريعة والمفاجئة في الاتحاد السوفيتي التي انتهت بانهياره وتفكك جمهورياته مما أدى إلى انتهاء فترة الحرب الباردة لتفسح المجال لبروز نظام عالمي جديد أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي سارعت إلى وضع ترتيبات قيادتها الجديدة للعالم على أنقاض النظام الدولي القديم وإعادة توزيع مراكز القوة ومناطقه وتكتلاته بما يخدم المصالح الأمريكية.

نجحت الإدارة الأمريكية في إحداث التعبئة الشاملة والضخمة لقوى التحالف ضد العراق في حرب الخليج الثانية 1991[2] والتي مكنت الولايات المتحدة وإسرائيل من تحقيق أهدافهما في

---

[1] ماجد كيالي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير - دلالاته وإشكالاته** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007) ص 12.

[2] سعيد اللاوندي، **الشرق الأوسط الكبير - مؤامرة أمريكية ضد العرب** (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2005) ص 63.

المنطقة والمتمثلة في السيطرة على منابع النفط والتحكم في تصديره وأسعاره بالإضافة إلى تدمير قوة الجيش العراقي الذي يمثل مع الجيشين المصري والسوري نوعاً من التوازن في ميزان القوى العسكرية في المنطقة[1].

وفي هذا السياق ظهر مفهوم (السوق الشرق أوسطية) بعد مؤتمر مدريد عام 1991 ودخول الأطراف العربية في مفاوضات ثنائية مع إسرائيل وكذلك المباحثات متعددة الأطراف في اتفاق (أوسلو) ومعاهدة (وادي عربة) واتفاقية غزة – أريحا، واندفاع الدول العربية للمشاركة في المؤتمرات الاقتصادية فيما عُرف باسم (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) في مؤتمر الدار البيضاء الأول للشرق أوسطية عام 1994، وعمان عام 1995، والقاهرة 1997، مما ساهم في دمج إسرائيل في نسيج المنطقة لتكون لها السيادة والقيادة بحكم تفوقها العسكري والتكنولوجي والاقتصادي[2].

إثر ذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرض تصورها (الشرق أوسطي) بقضايا متداخلة بين بعدها العالمي والإقليمي في ظل عولمة النظام الدولي مثل التسلح واللاجئين والمياه والإرهاب والتطرف والإصلاح والديمقراطية والحكم الرشيد والتعاون الاقتصادي مع السعي لتأسيس نماذج للتعاون والتعامل الاقتصادي والأمني على أسس جيوستراتجية وجيواقتصادية بهدف تقويض النظام الإقليمي العربي وعلى حساب القضايا المحورية وهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وأساسها القضية الفلسطينية وعلى حساب الانتماءات والروابط العربية الإسلامية الثقافية الحضارية واللغوية والتاريخية.

ووفقاً لذلك تلتقي وتتقاطع في منطقة الشرق الأوسط كتل جغرافية سياسية متعددة، ولكنها غير محددة المعالم أو الحدود أو الجغرافية، فهي تتسع وتضيق وفق المصالح الاستعمارية أو الاستعمال الأكاديمي السياسي بغية خدمة أغراض معينة، يأتي في مقدمتها تفكيك بنية النظام

---

[1] ([1]) Kenneh Pollack: Amy Hawthorne, W. Patrick Lang, Philip C. Wilcox, Jr., "IMPERIAL DREAMS, CAN THE MIDDLE EAST BE TRANSFORMED ?", MIDDLE EAST POLICY, (Vol. x, No. 4, Winter 2003), PP. 11, 12

[2] محمد علي حوات، **العرب وأمريكا ـ من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006) ص 233.

الإقليمي العربي على أنه لا يمثل أي شكل من أشكال الوحدة، من خلال إدخال دول غير عربية في المجال الجغرافي، لتضم دولاً مثل: تركيا وأثيوبيا وأفغانستان وباكستان وإيران وإسرائيل[1].

وجاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتعطي المسوغات والمبررات اللازمة للولايات المتحدة الأمريكية لإعادة فك وتركيب منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لتوسيع رقعة الهيمنة الأمريكية، من خلال الإعلان عن (الحرب على الإرهاب) وتغير الأنظمة الديكتاتورية التي تدعم الإرهاب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك الشروع في إجراء عملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمجتمعات الشرق الأوسط بوصفها منبع الإرهاب الدولي.[2]

ومن ثم نفذت الولايات المتحدة عملية التغيير الأوسع في منطقة الشرق الأوسط من خلال حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق عسكرياً في أبريل 2003، والتي أعقبها تصريح لمستشارة الأمن القومي "كوند–ليزا رايس" في أغسطس 2003 عن المشروع الأمريكي الخاص بالتغيير في الشرق الأوسط، وتلاها كذلك في ديسمبر 2003، وأوضح "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكية السابق خلال كلمته التي ألقاها في مؤسسة هيريتاج "أن أهم دوافع استخدام العمل العسكري ضد العراق بجوار مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتثبيت نظام نموذجي بالعراق، هو أحداث عملية التنمية وإشاعة الديمقراطية بالمنطقة"[3].

وبعدها، وتحديدا في مارس ٢٠٠٤ إعلان الرئيس الأمريكي "جورج بوش" عن مبادرة (الشرق الأوسط الكبير)، التي كشفت الإدارة الأمريكية النقاب عنها أمام قمة مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى المنعقدة في ولاية (سي ايلاند) والتي تركز على إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط عبر الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي[4].

---

[1] محمد احمد النابلسي، **أوهام مشروع الشرق الأوسط الكبير** (دمشق: دار الفكر، 2007) ص 103.

[2] د. شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، مرجع سابق، ص 75.

[3] GREATER MIDDLE EAST INITIATIVE, OFFICEAL TEXTS, Information Resource Center Public Affairs Section, American Embassy in Cairo, Egypt, March, 2004 .

د د. فهد مزبان خزار الخزار، "الإبعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير وانعكاساتها على الأمن القومي الإيراني"، في مجلة **دراسات إيرانية** (البصرة: جامعة البصرة، العدد 10-11، 2009) ص 6.

[4] عبد القادر رزيق المخادمي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير - الحقائق والأهداف والتداعيات** (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005). كذلك:

ولعل تكون موجه الاحتجاجات والثورات الواسعة التي شاهدتها العديد من الدول العربية في مطلع العام 2011 بدء بتونس مروراً بمصر واليمن وليبيا والبحرين وصولاً إلى سوريا، أحد أوجه الخطة الأمريكية لإعادة رسم خريطة منطقة المشروع الشرق الأوسط، عن طريق تغير الأنظمة السياسية الحاكمة متقلبة الولاء، بأنظمة ثابتة الولاء للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما أكده "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكية السابق بقوله أن "واشنطن تريد تغير الأنظمة السياسية العربية"[1].

وبالتالي يمكن القول أن مصطلح الشرق الأوسط ليست بالجديد، وإنما هو قديم قدم الصراع حول هذه المنطقة، تطور عبر المراحل المختلفة لخدمة الرؤية الاستعمارية، سواء البريطانية أو الأمريكية، لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وعلى الرغم من الصعوبة في تقديم صورة موحدة لمشروع الشرق الأوسط، لما يتمتع به من مرونة في المفهوم وفي الأهداف، إلا أنه يمكن تحديد الخطوط والأبعاد العامة لهذا المشروع بحيث يقوم على:

– إدخال دوله كأطر كانتونية (تجزئة التجزئة) في نظام إقليمي أوسع سيطلق عليه (النظام الإقليمي للشرق الأوسط) وهو كتلة مهمة جدا ضمن تكتلات دولية أخرى يهيمن عليها القطب الواحد الولايات المتحدة الأمريكية[2].

– تأسيس شبكة معقدة من العلاقات الدولية الإقليمية (أقلمة المنطقة) في المشروع الإقليمي لاحتواء مرتكزات التغيير والتقدم الاجتماعي.

– رفض أي دور عربي متكامل في أمن المنطقة والعمل على فصل المشرق العربي عن المغرب العربي وإقامة امن إقليمي جديد بدلا من الأمن القومي العربي.

Nora Bensahel and Daniel L. Byman, "THE FUTURE SECURITY ENVIRONMENT IN THE MIDDLE EAST", (RAND, 2004), PP. 2, 3,

[1] د. صادق جابر علي، "الرؤية الإسرائيلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير"، مجلة **مركز الدراسات الفلسطينية** (العدد 6، ديسمبر 2007) ص 4.

[2] حسين حافظ وهيب، "إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط"، **مجلة دراسات دولية** (العدد 46، 2010) ص 51.

– تحقيق وجود عسكري أمريكي مكثف في أكثر مناطق العالم حساسية كمنطقة (الخليج العربي والمملكة العربية السعودية والعراق ولبنان وأفغانستان وغيرها للسيطرة على مناطق آسيا الوسطى، وكذلك في أفريقيا لتستكمل من خلالها شبكة سيطرتها العسكرية العالمية[1].

– فرض الحصار على الدول العربية وشرق آسيا المناوئة للسياسات الأمريكية والإسرائيلية وحظر تزويدها بالمعدات العسكرية والأسلحة مع تدمير أسلحة الدمار الشامل لديها أن وجدت[2].

– انغماس دول الخليج العربية بالتطبيع مع إسرائيل، الأمر الذي يسمح بتغلغل الأخيرة في داخل الكيانات الخليجية، بعد تدمير القدرات العراقية.

– ضمان الهيمنة على منابع النفط وعلى طرق نقله وتوزيعه لاسيما في منطقة الخليج العربي وفي مناطق جمهوريات تركمستان وكازاخستان وأذربيجان[3].

أولاً – الموقف الخليجي من المشروعات البديلة للنظام الإقليمي العربي

تعاني الدول الخليجية من ضعف وتردي أوضاعها بشكل عام وخاصة السياسية سواء على المستوى الخارجي في ظل عجز النظام القائم عن مواجهة الأوضاع والمستجدات على الساحة الدولية والإقليمية والانكشاف أمام التدخلات والتحديات الخارجية، خاصة التحديات الإسرائيلية وتدخلات الولايات المتحدة بدعوى نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والدفاع عن الأقليات، أو بدعوي مكافحة الإرهاب والتطرف. أو على المستوى الداخلي بسبب تباطؤ معدلات عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي في كثير من الدول الخليجية نتيجة غياب الحياة الحزبية وتهميش

---

[1] ([1]) Volker Perthes, " AMERICA'S GREATER MIDDLE EAST AND EUROPE : KEY ISSUES FOR DIALOGUE", MIDDLE EAST POLICY, (Vol. X1, No. 3, Fall 2004 , PP. 86, 87 .

[2] خليل العناني، "اوباما والشرق الأوسط: نوايا جيدة تفتقد الرؤية"، مجلة **شؤون عربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية: العدد ١٣٧، ربيع ٢٠٠٩) ص ص 1،2.

[3] عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته السياسية والاقتصادية والتربوية** (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، 2010) ص 164.

دور المرأة وتراجع الحياة البرلمانية مما يؤثر سلباً على قدرة النظام على تطوير وحداته المختلفة وتحسين أوضاعه وعلاقاته الداخلية والبينية[1].

وبالنتيجة فقد أدى ذلك إلى تخبط وافتقاد الرؤية الموحدة لدى قادة دول مجلس التعاون الخليجي حيال مشروع الشرق الأوسط الأمريكي، والذين عجزوا عن التعامل معه بالشكل المطلوب أو المتصور، فإنما هم مروا عليه مرور الكرام، فلم تتوقف عنده أياً من دورات المجلس الأعلى لمجلس التعاون أو الاجتماعات على المستوى الوزاري، وكأنه أمر وتطور طبيعي لا تستدعي المناقشة أو البحث، مع أن كافة جوانب المشروع الشرق الأوسطي تتعلق بأمن واستقرار وسلامة المنطقة برمتها[2].

(1) تباين مواقف الدول الخليجية

ظلت الدوائر الرسمية في الدول الخليجية عازفة عن الحديث بشكل علني عن النظام الشرق أوسطي، وبقى الجدل محصوراً في أوساط جماعات المثقفين والسياسيين المعارضين والمستقلين، وباستثناء القليل من التصريحات والأحاديث المقتضبة أو العامة.

إلا أنه ومع إعلان الرئيس "بوش" بشكل صريح في العام 2004 عن مشروع الشرق الأوسط الكبير ازداد الجدل بين دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة بعد طرحه بطريقة "مضللة ومخادعة" توحي بأنه مشروع إصلاحي يهدف إلى تطوير الديمقراطية وتشجيع الحرية وتحسين مناخ الانفتاح العام وتوسيع الفرص الاقتصادية وتمكين المرأة بشكل أكبر وغيرها[3].

---

[1] محمود حسن علي العفيفي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي** (رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2012) ص 80.

[2] بوش يدعو القاهرة والرياض إلى الالتحاق بركب الديمقراطية، موقع بي بي سي العربي على الرابط : http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_4231000/4231625.stm تاريخ الدخول 2015/9/28 كما يمكن الرجوع إلى:
Philip Zelikow, Saudi Arabia, the United State, and Political Reform in the Arab World, US Department of State, May 24, 2004.

[3] محمود حسن علي العفيفي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي**، مرجع سابق، 82.

ولذا انقسم دول المجلس الخليجي حول الموقف من المشروع الأمريكي وظهر اتجاهين رئيسين، هما: الأول تزعمته المملكة العربية السعودية، وهو يقوم على الرفض المطلق والتام لمشروع الشرق الأوسط، في ضوء الاعتبارات التالية:[1]

– رفض فرض نمط إصلاحي بعينه على الدول العربية والإسلامية من الخارج، من دون أي استشارة للعرب، وخاصة أن هذا المشروع له أصولاً تاريخية غربية وصهيونية[2].

– كان المفروض أن يطرح المشروع على القوى الرئيسية في الدول الخليجية في خطوطه العريضة وغاياته النهائية، ثم في حال التوصل إلى اتفاق عليها، تصاغ التفاصيل عبر اجتهاد هذه القوى التي يفترض أن تتوافر على إنفاذ المشروع وفق مبدأ الإصلاح من الداخل، وهذه هي الصيغة التي يتبناها تقرير التنمية الإنسانية العربية في طرح رؤى إستراتيجية لإقامة التنمية الإنسانية في البلدان الخليجية.

– الخبرة السيئة لواضعي المشروع الإصلاحي، وخاصة أن لهم علاقة مباشرة بتقويض مصالح الأمة العربية.

– إهمال القضايا الرئيسية للوطن العربي، الدليل الدافع على أن المشروع لا يلقي بالاً للعرب أو لمصالحهم، ولا يستهدف إلا مصالح الولايات المتحدة كما تراها الإدارة الأمريكية، يتجلى في التعامي عن طموحات العرب وحقوقهم المشروعة في التحرير ومقاومة الاحتلال[3].

– إهمال خصوصيات البلدان والشعوب المشمولة بالمشروع، فيتعامل المشروع مع منطقة هائلة الاتساع والتنوع باعتبارها كياناً واحداً متجانساً، مما يؤكد أن هدف الأساسي لمشروع الشرق الأوسط هو تذويب العالم العربي في نظام إقليمي آخر غالبيته غير عربية، فضلاً على أنه لم

---

[1] Alferd B. Pardos, Saudi Arabia: Current Issues and U.S. Relations, Congressional Research Service (CRS), Febraury 4, 2004, P. 6

[2] د. غازي حسين، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية**، مرجع سابق، ص 112.

[3] علي عواد الشرعة، "الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط"، في مجلة **المنارة للبحوث والدراسات** (المفرق: جامعة آل البيت: المجلد 14، العدد 2، 2008) ص 144.

يجر التشاور معها مسبقاً، بل إن هناك تجاهل متعمد لها حتى في مضمون المبادرة ذاتها، والتي لم يتضمن لها بأي إشارة كشريك[1].

– هدف "المشروع الشرق أوسطي" هو دمج إسرائيل في المنطقة التي لفظتها، وفي ظروف تتيح لها مركزاً متميزاً على حساب العرب. فتحقيق تسوية سلمية لا يقود بالضرورة إلى علاقات طبيعية وتفاعل إقليمي، ما لم تقترن هذه التسوية بترتيبات معينة. فالتسوية في ذاتها لا تضمن تعاوناً إقليمياً واسعاً[2].

– إن الحديث عن دور إيجابي لإسرائيل في التنمية الإقليمية، في إطار "المشروع الشرق أوسطي" لا أساس له. فهي ليست رائدة في أي مجال من مجالات الإنتاج، ولا قدمت اختراعات أفادت البشرية، ولا تمتلك من التكنولوجيا إلا ما يسمح لها الغرب بالتعاون فيه. فالتكنولوجيا الإسرائيلية ليست أصيلة، بل مستوردة من الغرب. ولذلك، فإن "المشروع الشرق أوسطي" لا يفيد سوى إسرائيل، لأنه ينعش اقتصادها اعتماداً على السوق العربية الواسعة[3].

أما الثاني وهو يشمل باقي الدول الخليجية الخمس والذين قاموا بتأيد مشروع الشرق الأوسط وطالبوا بفتح حوار بناء مع الولايات المتحدة لتسهيل مهمة إدارة الرئيس "بوش" في أخذ موافقة الدول الصناعية عليه، في ضوء الاعتبارات التالية:

– ضرورة عدم رفض المشروع لمجرد أن الولايات المتحدة هي التي طرحته، لأن الدول الخليجية بحاجة إلى إصلاح حقيقي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[4].

– من المهم البدء بالإصلاح وعدم الالتفات إلى وجهات النظر التي تقول أنه عبارة عن مشروع مفروض من الخارج.

– الحذر من عملية رفض الأشياء والتمسك بالقديم لمجرد أن طرفاً ما ذكر أنه يريد تغييره.

---

[1] John R. Bradley and Rachel Bronson, Saudi Monarchy: Part of the Problem or Part of the Solution? Washington Institute for Near East Policy, July 7, 2005.

[2] زهير قواس، "مشروع الشرق الأوسط الكبير..الأهداف الحقيقية والمواقف العربية" مجلة **شئون إستراتيجية** (عمان: مؤسسة عمون للدراسات، العدد 11، 2004) ص 84.

[3] نادر فرجاني، **احتمالات النهضة في الوطن العربي بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004) ص 32.

[4] نيفين عبد الخالق، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، مجلة **المستقبل العربي** (العدد 193، 1995م)، ص ص 4–7.

– أي مبادرة للإصلاح السياسي في المنطقة يجب أن تتم بالتنسيق والتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة حّتى يكتب لها النجاح.

– وجود سوق مشتركة واسعة ضرورة للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية، ولدعم مركز المنطقة في النظام العالمي الجديد. فالعالم يتجه الآن إلى هذه التكتلات التي تتعدى الأسواق الوطنية، ويقيمها على أساس المصالح والمنافع، وليس من منطلق الحب والكره. فهي تعبير على الاتجاه العالمي الذي يقوم على الأسواق الكبيرة.

– إنها تحقق تفاعلاً ممتداً بين التكنولوجيا والموارد الاقتصادية والبشرية في المنطقة، بما يتيح التطلع إلى تنمية إقليمية تعد بازدهار للجميع. ويدعم هذا التوجه وجود ثروات بالمنطقة، تتجاوز حدود الدول، وتشكل قواسم مشتركة بين دولتين أو أكثر[1].

– تحقق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، وتقسيم العمل، واتساع السوق، وحرية التجارة، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، بما يساعد على رفع معدلات النمو في كل دول المنطقة.

– التعاون الاقتصادي هو أفضل ضمان لاستمرار السلام، وإن الحرب أو الاستعداد للحرب كانا يستنفدان جزءاً لا يستهان به من الموارد العربية والإسرائيلية على السواء، مما يمكن الآن توجيهه للتنمية.

– التأكيد على عدم وجود تعارض بين "العروبة" و"الشرق أوسطية" لأن "الشرق أوسطية" ترتيب إقليمي، فيما العروبة فكرة وانتماء وشعور ووجدان[2].

(2) مخاطر مشروع الشرق الأوسط على الدول الخليجية

تعاني الدول الخليجية من عجز داخلي وخارجي، وأضحت أكثر عرضة للاختراق والتدخل الخارجي أكثر من أي وقت مضى، والدليل على ذلك الصمت إزاء احتلال العراق، والاعتداءات

[1] للمزيد يمكن الرجوع الى:
Danielle Pletka, Dissent and Reform in the Arab World: Empowering Democrats American Enterprise Institute for Public Policy Research, February 13, 2006 .
Joshua Muravchik, The Democratic Ideal, American Enterprise Institute for Public Policy Research, February 4, 2005 .

[2] علي عواد الشرعة، "الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط"، **مرجع سابق**، ص 146.

المتكررة الإسرائيلية على فلسطين ولبنان، وتردي الأوضاع مؤخراً في سوريا واليمن وليبيا دون حراك خليجي فعال، وهو ما يشير خطورة الطرح الشرق أوسطي الجديد على الوضع الخليجي، والمتمثل في[1]:

– تفتيت بعض الدول والكيانات، في ظل نشوء سيادة القوة التي تتحكم بالعالم من خلال العولمة التي لا تقبل حدوداً، وبقول آخر، اتخذت السيادة مفهوماً جديداً يتعدى الحدود، ويتمثل في قيام نظام أحادي القطبية يخضع لمنطق واحد في ظل النظام العالمي تفقد الشعوب والأمم حقوقها بالسيادة على مواردها ومقدراتها وبتقرير مصيرها أما مركز القوة والسلطة اللانهائية التي تدير العولمة والنظام العالمي فهي الولايات المتحدة منفردة.

– ينطلق مشروع الشرق الأوسط من مقولات نهاية التاريخ وصراع الحضارات والأفكار والمبادئ، من خلال إتباع الراية والنموذج الأمريكي، وأن ما عداه شر محض وتخلف (معنا أو مع الإرهاب)، ولذا تحاول واشنطن من خلال المشروع المطروح، حل معضلة الشرق الأوسط التي تكمن في الجهل والأمية والتخلف وفقاً لرؤيتها وثقافتها[2].

– السعي على السيطرة على احتياطات الطاقة والنفط الخليجي بما يوفر لها المزيد من القوة الإستراتيجية في مواجهة المنافسين لها خاصة روسيا والصين[3].

– تزايد هامش حرية الحركة للأقطاب الشرق أوسطيين (إسرائيل، إيران، تركيا)، في ظل انعدام الهامش أمام الأقطاب الخليجية بعد تقويض قدراتهم وتسليم إرادتهم الذاتية للقطب الدولي الأمريكي، وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع الوزن الخليجي وصعود الوزن الشرق أوسطي بأقطابه الجدد.

---

[1] جمال زهران، "تداعيات الشرق الأوسط الكبير على النظام العربي واحتمالات تحالفات إقليمية جديد"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية **"مشروع الشرق الأوسط الكبير" جدل الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية** (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ديسمبر 2005) ص 16.

[2] Saudi Arabia's Curriculum Of Intolerance, Special Report, Freedom House, May 2006 .

[3] يوسف صايغ، منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة إلى العرب، مجلة **المستقبل العربي** (العدد 192، 1995م)، ص ص 4،5.

– الإصرار الأمريكي على السيطرة الكاملة على الدول الخليجية من خلال التغلغل والتدخل المستمرين في شئونها الداخلية وخاصة البحرين بحجة الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والناشطين السجناء وغيرها[1].

ثانيًا – موقف إسرائيل من المشروعات الإقليمية البديلة

منذ صدور (وعد بلفور) الذي أطلقته الحكومة البريطانية بإنشاء الوطن القومي لليهود في نوفمبر 1917 والإعلان عن قيام دولة إسرائيل في 14 مايو 1948 بقرار من الأمم المتحدة باغتصابها فلسطين، نشب ما يسمى بالصراع الأزلي العربي الإسرائيلي والذي ترتب عليه حدوث عدد كبير من الحروب والمآسي الإنسانى التي أدت إلى قتل وتشريد الملايين من الشعوب العربية، وذلك في مقابل تحقيق غاية استعمارية واحدة من قبل الدول الكبرى الامبريالية وهي إقامة الدولة اليهودية وحماية أمنها، والعمل على استمرار تجزئة الوطن العربي والسيطرة عليه وعلى ثرواته واستغلال موقعها الاستراتيجي في الصراعات الدولية[2].

أثر ذلك ازداد التركيز على مفهوم الشرق الأوسط ليعطي مدلولا على أن المنطقة ليست ذات أغلبية عربية، وإنما هي أقليات دينية وعرقية وأثنية وقومية ودينية وغيرها من أجل تهيئة الوضع لدمج إسرائيل داخل المنطقة بحيث تشكل الثقل المركزي المؤثر، لذلك فقد اهتمت وسائل الأعلام الأمريكية والإسرائيلية للترويج لمفهوم الشرق الأوسط لتمييع القضية الفلسطينية وطمسها ولزرع الانهزامية وفقدان الثقة في الشخصية العربية.

(1) التصورات الإسرائيلية لمشروع الشرق الأوسط

تلاقت التصورات والمصالح الأمريكية مع المصالح والتصورات الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك للترابط العضوي الوثيق بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وتلاحم

---

[1] يوسف صايغ، منظور الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة إلى العرب، **مرجع سابق**، ص ص 6-8.

[2] أحمد عبد الأمير الأنباري، "الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦.. وأثرها في تشكيل الشرق الأوسط الجديد"، مجلة **مركز الدراسات الفلسطينية** (العدد 9، 2009) ص 646.

مصالحها، وانطلقت من افتراضين أساسين هما[1]: أن إسرائيل تعاني من عقدتي صغر الحجم والعزلة الإقليمية منذ قيامها وحتى اليوم، وأن هاتين العقدتين تركت تأثيرات اقتصادية سلبية باتت تشكل خطرا حيويا على مستقبل كيانها، أن الاقتصاد الإسرائيلي بات يعيش في ظل دورة الأزمات، لذا أصبح من الضروري أيجاد الحلول الجذرية لدعم الاقتصاد الإسرائيلي إقليميا ودوليا.

وفي هذا كتب "تيودور هرتزل" مؤسس الصهيونية (كحركة سياسية عالمية منظمة) عام 1897 في يومياته، يقول: "يجب قيام كومنولث شرق أوسطي، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل، ودور اقتصادي قائد، وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية"[2].

وهو في ذلك اتفق مع ما طرحه اليهودي "اليعزر سيفر" بأن موقع إسرائيل الجغرافي يمنحها مكانة خاصة كبلد عبور للتجارة العربية إلى البحر المتوسط، وبالتالي فالاتصال البري بين مصر والبلدان العربية لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إسرائيل[3].

وأعد اليهودي الأمريكي د. "ارنست بيرجمان" أحد تلامذة "حاييم وايزمان"، زعيم المنظمة الصهيونية العالمية"، مذكرة قدمها في اجتماع عقد بين ممثلين عن وزارتي الخارجية الأمريكية والبريطانية في لندن، ويمثّل فيها تهويد فلسطين جوهر الخطة الأمريكية والقائمة على هجرة اليهود إلى فلسطين العربية وإقامة "إسرائيل" فيها، وتحويلها إلى قاعدة صناعية متطورة لتكون حجر الزاوية في المشاريع والمخططات المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وظهرت "الشرق أوسطية" كفكرة "إسرائيلية" لأول مرة في وثيقة أصدرها "اتحاد إيهود" بتاريخ 1948/3/28 وتضمنّت التصاق فلسطين في "اتحاد شرق أوسطي واسع"، وأيضاً اقترح "بن غوريون"، أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني على الرئيس الأمريكي "إيزنهاور" في رسالة وجهها

---

[1] علاء عبد الوهاب، **الشرق الأوسط الجديد: سيناريو الهيمنة الإسرائيلية** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٥) ص ٤٣.

[2] إنعام رعد، **الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعادسة** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1997) ص 62.

[3] د. أسعد السحمراني، **من اليهودية إلى الصهيونية** (بيروت: دار النفائس، ١٩٩٣) ص 191.

إليه بتاريخ 1958/7/24 إقامة سد منيع ضد المد الناصري (أي التيار القومي) وللوقوف أمام التوسع السوفييتي وحماية إسرائيل وتركيا وإيران[1].

وقد بدأت المخططات الإسرائيلية لمستقبل الوطن العربي بالظهور بعد حرب يونيو 1967 مباشرة، وبعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، وتمسك العدو الإسرائيلي بالأراضي العربية المحتلة لإجبار العرب على القبول بمخططاته السياسية والاقتصادية.

وأنشأ المليونير اليهودي "روتشيلد" معهداً بالقرب من جنيف أطلق عليه اسم "معهد من أجل السلام في الشرق الأوسط" لدراسة احتمالات التعاون الاقتصادي في المنطقة بعد تسوية الصراع والبحث عن وسائل لإقامة علاقات تجارية بين إسرائيل والبلدان العربية[2].

وتأسس في الكيان الصهيوني عام 1968 "جمعية للسلام في الشرق الأوسط"، مهمتها وضع الخطط والبرامج والمشاريع لفرض هيمنة إسرائيل الاقتصادية على البلدان العربية، من خلال إقامة سوق شرق أوسطية على غرار السوق الأوروبية المشتركة وبالتنسيق والتعاون معها، وتتألّف من عدة سلطات أهمها: سلطة نفط الشرق الأوسط، سلطة التنمية السياحية، سلطة المياه والري، سلطة الزراعة والصناعة، سلطة تعمير الصحاري[3].

وفي نهاية الستينات طرح حزب العمل الإسرائيلي إقامة اتحاد "إسرائيلي فلسطيني أردني" على غرار اتحاد "بنيلوكس" بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، بحيث يقوم على التعاون الإقليمي في مجال المواصلات بين إسرائيل والأردن ومصر، من خلال التعاون بين مطاري إيلات والعقبة وإقامة مطار جديد مشترك في مرحلة لاحقة في الأردن، وإقامة محطة مشتركة وبرج مراقبة واحد، وكذلك ربط الأردن بميناء حيفا بواسطة سكة حديد قطار الغور، وإيجاد اتصال بري بين الأردن

---

[1] م.د. صادق جابر علي، "الرؤية الإسرائيلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير"، **مرجع سابق**، ص 9.
[2] د. غازي حسين، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005) ص 17.
[3] المرجع السابق، ص 18.

وميناء أسدود، وتطوير شبكة خطوط حديدية بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، وتحويل إسرائيل في نطاق التعاون الإقليمي إلى جسر بري بين مصر ولبنان[1].

وركزت الحكومات والمنظمات الإسرائيلية على وضع تلك الأفكار موضع التطبيق واختيار الآليات والوسائل التي تمكن من بلورة تلك الأطروحات إلى واقع فعلي فإستراتيجية إسرائيل لمرحلة السبعينات وما بعدها جاءت لتحقيق أهداف خطة "اوديد بينون" الصهيونية التي تقوم على تفتيت المنطقة أثنياً ودينياً وطائفياً وقومياً وأقليات وخاصة في منطقة شبه الجزيرة العربية ودولة العراق.

ووضع "يعقوب ميريدور" وزير الاقتصاد في حكومة "مناحيم بيغن" بعد زيارة السادات للقدس عام 1977، مشروعاً للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وتوطين الفلسطينيين في البلدان العربية، اشتمل على تأسيس صندوق مالي قوامه (30) مليار دولار لعشر سنوات من دول النفط العربية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتستفيد منه فقط الدول التي توقّع على اتفاقات سلام مع إسرائيل.

وفي عام 1980 وبعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية بدأ المؤرخ الصهيوني "برنارد لويس"[2] بوضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية والإسلامية جميعا كلا على حدة، ومنها العراق وسوريا ولبنان ومصر والسودان وإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان والسعودية ودول الخليج ودول الشمال الإفريقي ...الخ، وتفتيت كل منها إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية.

وتماشياً مع هذه الأفكار اقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي وقتها "شمعون بيرس" خلال زيارته للولايات المتحدة في العام 1986 اعتماد مشروع (مارشال للشرق الأوسط) لتأمين الاستقرار في المنطقة حسب التخطيط والمصالح الإسرائيلية على غرار مشروع مارشال لأوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لدمج إسرائيل في المنطقة والاستمرار في التسوية التي بدأت في

---

[1] صالح بن بكر الطيار، **الإصلاحات العربية والتحديات الدولية "السعودية نموذجاً** (باريس: مركز الدراسات العربي – الأوروبي، 2005) ص 164.

[2] محمود وهبة، **إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1994) ص 76.

كامب ديفيد بحيث ترتكز على أرضية اقتصادية لحل أزمات إسرائيل الاقتصادية وتحقيق الازدهار فيها وخلق مصالح مشتركة مع بعض الأوساط العربية لخدمة المخططات الإسرائيلية[1].

واستكمالاً للنهج نفسه وضع "شمعون بيرس" المخططات الخاصة بـ "الشرق أوسطية" في كتاب صدر في نهاية عام 1993 بالإنكليزية تحت عنوان (الشرق الأوسط الجديد) ويقدم تصور يقوم على التعاون بين رأس المال الخليجي والعمالة المصرية والتكنولوجيا والقيادة الإسرائيلية، وإنشاء كونفدرالية "إسرائيلية – أردنية – فلسطينية"، بهدف تسويق المطامع والمخططات الإسرائيلية في الوطن العربي وفرض هيمنة إسرائيل الاقتصادية عليه ويتألَّف المشروع من شّقين: الأول اقتصادي والثاني أمني، ويهدف الاقتصادي إلى دعم العامل الأمني عبر تشابك المصالح، ويهدف الأمني إلى المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري[2].

ومؤخراً طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" في كتابه "مكان تحت الشمس" تصوره عن الشرق الأوسط الجديد والذي يقوم على "سلام الردع" من خلال إرغام الأنظمة الديكتاتورية الموجودة في المنطقة، على الخوف والارتداع، نتيجة قوة الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة وهي إسرائيل[3].

(2) الأهداف الإسرائيلية لمشروع الشرق الأوسط

على الرغم من تعددت المفاهيم والأفكار والتصورات الإسرائيلية المطروحة لمفهوم "الشرق أوسطية"، إلا أنه يمكن القول أن جمعيها يرمي إلى دمج الكيان الصهيوني في المنطقة كمقدمة لتوليه القيادة وإعادة رسم خريطة جديدة للمنطقة، لتجزئة الوطن وإضعاف الأمة وإعادة تشكيلها من شعوب وقوميات وأديان وحضارات مختلفة لخدمة مصالح الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية ولتسهيل السيطرة على الأرض والثروات العربية والتحكم بصياغة حاضرها ومستقبلها، وذلك من خلال:

– إعادة تكوين النظام الإقليمي وتحويل أهم أجزاءه إلى أطراف هامشية.

---

[1] شوقي علي إبراهيم، "مشروع الشرق الأوسط (دراسة في تطوره السياسي)"، مجلة **السياسة الدولية** (المستنصرية: الجامعة المستنصرية، الإصدار 16، 2010) ص 14.

[2] مجموعة من المؤلفين، **التقرير الإستراتيجي العربي 2002-2003** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003) ص 122.

[3] شوقي علي إبراهيم، "مشروع الشرق الأوسط (دراسة في تطوره السياسي)"،**مرجع سابق**، ص 18.

– إلغاء الهوية القومية للنظام العربي وطمس معالم العروبة وسلخ الصفات القومية والعربية.

– نسف النظام العربي بتاريخه وتراثه وثقافته[1].

– توفير المجال الحيوي للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك بتوسيع السوق تجاه صادراته أولاً، وخلق الترابطات مع الموارد الاقتصادية في الأقطار العربية عبر المشروعات المشتركة التي تكفل نمو الاقتصاد الصهيوني.

– ربط الأطراف العربية بأسر التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمركز النظام الرأسمالي العالمي.

– إنهاء القضية الفلسطينية بدون أي تنازل إسرائيلي عن أي شبر من الأرض المحتلة.

– إلغاء كل إشكال المقاطعة الاقتصادية المفروضة على إسرائيل من قبل الدول العربية.

– فرض رقابة دولية صارمة على التسلح والنشاط العسكري، وتخفيض حجم الجيوش العربية[2].

[1] ماجد كيالي، "الذظام العربي وتحدي المشروع الشرق أوسطي مجددا"، مجلة **شؤون عربية** (العدد 115، خريف 2003) ص 31.
[2] ماجد كيالي، "النظام العربي وتحدي المشروع الشرق أوسطي مجددا"، **مرجع سابق**، ص 32.